

منع وتجنب النزاعات

سانام ناراجي أندريني و فيكتوريا ستانكي

توجد النزاعات في جميع البلدان، وعلى كافة المستويات الاجتماعية. والنزاع هو بأي حال من الأحوال قوة سلبية لكنه قد يكون تعبير طبيعي عن الاختلافات الاجتماعية أو عن النضال الإنساني الذي يهدف إلى تحقيق العدالة وحق تقرير المصير... وإذا ما تم إدارته بطريقة غير عنيفة، فإنه من الممكن أن يكون إيجابيا ومصدرا للإبداع الهائل والتقدم.

مع ذلك، فإن التحدي هو أن نتجنب ونمتنع عن التعبير عن النزاع من خلال العنف، وأن نعمل على إخماد وإسكات الأسباب الجذرية بصورة كاملة. وعلى نطاق ضيق، كيف يستطيع أعضاء المجتمع الذين يواجهون مصالح واهتمامات متنافسة ومتعارضة، التصدي لذلك دون اللجوء إلى العنف أو دون التسبب في تصدع الثقة؟ وعلى نطاق أوسع، وفي حالة الأمم أو الدول، كيف يمكن إدارة التنافس العرقي أو الاقتصادي أو الإقليمي أو السياسي بين قطاعات المجتمع بطريقة لا تجعل أي طرف يلجأ إلى العنف، بحيث يتفق الجميع على توجيه وحل خلافاتهم بصورة بناءة أكثر؟

ومهما يكن المجتمع فقيرا أو مضطهدا، أو مهما يكن زعمائه السياسيون استفزازيون أو مناورون، فإن العنف الاجتماعي لا يندلع بشكل فجائي. ومن المحتم أنه يشير ويعبر عن العداوة المستحكمة والعداوة المتراكمة. وحتى تتجنب وتمنع العنف، فإن من الضروري، أن نتعامل مع عدم الثقة والضغائن قبل أن تصل إلى نقطة يعتقد فيها كل طرف أن العنف هو السبيل الوحيد أمامهم.

أن الهدف من **تجنب ومنع** النزاعات هو إيجاد وضع يمكن فيه تناول الخلافات والنزاعات بطريقة بناءة تخلو من العنف. يوفر هذا الفصل عرض عام للتطورات التي حدثت في مجال منع النزاعات من منظور النوع الاجتماعي "الجندر".

1 □ ما هو منع وتجنب النزاعات؟

كان منع وتجنب النزاع بين الدول هدفا مركزيا ومحوريا للأمم المتحدة (UN) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن ميثاق الأمم المتحدة لا يمس بشكل عميق الحرب الأهلية. ومع نهاية الحرب الباردة، وعلى ضوء الحرب التي جرت في دول البلقان، والتطهير العرقي في راوندا، والنزاعات الأخرى داخل الدول، فقد ازدادت مشاركة وانخراط المجتمع الدولي في تناول ومعالجة النزاعات الداخلية.

وفي حين أنه ليس هناك من يشير أو يقترح بأن منع الحرب أو تعزيز السلام هي مسألة سهلة وأمر هين، إلا أن هناك إجماع واتفق متزايد بأنه لا يجوز أن نعتبر النزاعات العنيفة أمرا حتميا لا مفر منه. وبالتالي، فإن التحدي هو ليس قلة المعلومات أو نقص المعرفة حول النزاعات التي تغلي، بل أن التحدي يكمن في نقص الإرادة السياسية من جانب القادة الوطنيين والمجتمع الدولي في السعي نحو نزع فتيل العنف وحل الأوضاع قبل أن تتفاقم وتصل إلى درجة العنف. وقد ركزت إحدى الدراسات الرئيسية التي نشرتها لجنة كارنيجي لمنع النزاعات المميتة في عام 1999، بشكل كبير على الإجراءات الدولية، وحددت منع وتجنب النزاعات بأنه يشمل الإجراءات أو السياسات التي:

- منع نشوء النزاعات العنيفة وتحديد الوسائل غير العنيفة في حل التوتر
- إيقاف النزاعات المستمرة من الانتشار، و
- ردع ظهور العنف مرة أخرى

يصنف التقرير الأساليب الدولية في منع تجنب النزاعات على النحو التالي:

- **المنع العملي (أو المنع المباشر)** □ الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع الأزمات الحالية المفاجئة (مثل إرسال بعثات دبلوماسية عالية المستوى للتوسط بين الأطراف باستعمال أدوات اقتصادية مثل العقوبات والمكافآت أو جمع الأسلحة وتسريح الوحدات القتالية) واستخدام إجراءات وخطوات قوية مثل نشر قوات حفظ السلام في المنطقة.
- **المنع الهيكلي أو (منع الأسباب من جذورها)** - التوجه إلى معالجة الأسباب الجذرية مثل الفقر والاضطهاد السياسي والتوزيع غير العادل للموارد، والذي من الممكن أن يؤدي إذا لم يتم الانتباه إليه، إلى أن يتفاقم إلى درجة العنف. يشمل منع وتجنب العنف على المدى الطويل الجهود المتعلقة بالحد من الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي ذو قاعدة عريضة. يجب أن تعزز استراتيجيات منع وتجنب النزاعات أيضا مبادئ حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقليات، ومؤسسات التنظيمات السياسية التي يتم من خلالها تمثيل كافة المجموعات (مثل تعزيز الحكومة الديمقراطية بشكل يمكن الأطراف المعارضة من التعبير عن آرائهم، وحل الخلافات من خلال الحوار والتعاون، والتأكد أن التشريعات والقوانين لا تميز بين قطاع أو فئة معينة من فئات المجتمع).

على الرغم من تشابه الأهداف، إلا أن المنع العملي (المنع المباشر) والمنع الهيكلي (منع الأسباب من جذورها) مختلفان بشكل كبير وحاد، حيث يركز أحدهما على الأساليب التي تتخذ على المدى القصير الأجل، بينما يركز الآخر على الوسائل التي تستخدم وتتبع على المدى الطويل الأجل وتتطلب أسلوبا أكثر شمولية. وقد كانت المرأة والمجتمع المدني بشكل عام أكثر نشاطا في مجال المنع الهيكلي، عادة من خلال تعزيز التنمية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتخفيف من حدة الفقر. إلا أن هذه المجموعات

تستطيع أن تشارك بشكل أكبر ومتزايد على المستوى المحلي في تبني الوسائل غير العنيفة في التعامل مع الأزمات، والمشاركة في جهود الوساطة (أنظر أدناه، وكذلك الفصل الخاص بمفاوضات السلام).

من النظرية إلى العمل: الخطوات الأولية

على صعيد الممارسة، ركز المجتمع الدولي خلال عمله على منع وتجنب النزاعات على نقطتين في دورة حياة النزاع:

1. في الحالات التي اندلع فيها العنف فعلا، ولكن مع توفر إمكانية منع تصعيده. على سبيل المثال، في سنة 2004، وبعد الإدانة القوية من قبل وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ومجموعات حقوق الإنسان، قامت الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة باتخاذ خطوات لتحذير الحكومة السودانية من أجل وقف التطهير العرقي في منطقة دارفور؛
2. في المناطق التي انتهى فيها النزاع مؤخرا، لكن السلام لا زال هشاً. فإن إمكانية تجدد النزاع ما زال قائماً. في مثل هذه الحالات، غالبا ما يرسل المجتمع الدولي قوات حفظ السلام من أجل تحقيق بعض الأمن، وتمكين الأطر والهيكل السياسية من اكتساب القوة، مثل نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هايتي وليبيريا سنة (2004).

كانت هناك القليل من الحالات التي (يمكن ملاحظتها) لمنع النزاعات قبل اندلاعها، حيث من الصعب معرفة ومتابعة لماذا لم تحدث الحرب أو العنف. زد على ذلك أن الإجراءات المتخذة في الغالب تكون دبلوماسية وسرية في طبيعتها. ولدينا مثال واضح على منع وتجنب النزاعات عام 1992 حين أرسلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "بعثة دولية" إلى مقدونيا بهدف منع انتشار النزاع من صربيا. في نفس السنة قامت الأمم المتحدة بإرسال أول بعثة لها لتجنب النزاعات وكان لهذه المهمة صلاحيات عسكرية ومدنية مزدوجة، حيث قامت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بتسيير دوريات على الحدود بين مقدونيا وصربيا، وقامت الوحدة المدنية بمراقبة الإشارات الأولى للنزاع، واستخدمت "مكاتبها الجيدة" على شكل دبلوماسية لمنع النزاعات، من أجل التعامل مع التوتر بين الجماعات العرقية داخل البلاد. كما بدأت بعض جهود المجتمع المدني بما في ذلك الحوار داخل المجتمع، وتعزيز وتشجيع روح التسامح من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية، ودمقرطة وسائل الإعلام. بالإضافة إلى، تطوير وتحسين الجهود الإنسانية والتنموية بحيث تكون حساسة أكثر لقضايا النزاع، فقد جرى إحراز تقدم من خلال:

- الجهود الخاصة بفهم الأسباب الجذرية والديناميكيات المستمرة للنزاع.
- تحسين التدخل الدولي للوصول إلى تخفيف التوترات الحالية وتكوين آليات لمعالجة النزاع بدون عنف.
- وبشكل عام، فإن منع العدوان المسلح وزيادة فرص الحلول السلمية للنزاعات الداخلية ظل بمثابة التحدي الرئيسي للمجتمع الدولي. ويعود هذا بشكل جزئي، إلى أن الدول المتضررة من النزاع تكون في أغلب الأحيان، رافضة للتدخل الدولي. وبالرغم من العنف في النيبال منذ التسعينات، كانت الحكومة غير راغبة في دعوة قوات حفظ السلام الدولي. وبالمثل في منطقة الشرق الأوسط، فرغم أن الفلسطينيين طلبوا قوات ومراقبين دوليين، فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية هذه الفكرة، حيث اعتبرت التدخل مساسا بسيادة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثيرين من صانعي السياسة والمفكرين مترددين في تبني استراتيجيات خوفا من تكوين نبوءة الاكتفاء الذاتي. إن التنبؤ بتصعيد العنف هو شيء معقد ويمكن أن يؤدي إلى دعر غير حقيقي. فيتسليط الانتباه إلى نزاع كبير فإنه يوجد فهم مفاده أن الإدراك والوعي الجيد يمكن أن يؤثر ويؤدي إلى تصعيد العنف. بالإضافة إلى ذلك، وعلى المستوى الدولي نجد أن صانعي السياسات يركزوا في الغالب على التعامل مع أوضاع الأزمة الحالية وليس لديهم القدرة على التركيز على التدخلات بعيدة المدى من أجل تجنب ومنع هذه النزاعات.
- وبالرغم من هذه القضايا، فإنه يوجد على المستوى الدولي دعما متزايدا من أجل منع النزاعات بشكل أفضل. ليس لعوامل إنسانية فحسب، بل لأنه مجدي من حيث التكلفة. وفي سنة 2001 قدم كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة تقريره حول منع النزاع المسلح إلى الجمعية العامة. ومن بين النقاط الرئيسية الهامة التي ركز عليها التقرير، هو الحاجة لأن تتحمل الحكومات الوطنية مسؤولية معالجة النزاعات قبل أن تصبح عنيفة. لكنه أقر بأنه إذا رفضت الحكومة المعنية بان الاعتراف أن لديها مشكلة من الممكن أن تؤدي إلى قيام نزاع عنيف وأنها ترفض الجهود لإبداء المساعدة، فإن هناك القليل من الأطراف الخارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة التي تستطيع أن تفعل ذلك.

من أجل مواجهة هذه المعضلة، فإن التقرير دعا إلى الاشتراك الكامل من قبل المجتمع المدني في جهود منع النزاعات. ويوصي التقرير بأن تقوم المنظمات غير الحكومية NGO بتنظيم مؤتمر دولي يشمل كذلك منظمات وطنية ودولية من أجل تحديد دورها في منع قيام النزاعات، ووضع وإعداد خطط عمل إقليمية للتعامل مع الأمم المتحدة. وقد جرى المصادقة على دور المجتمع المدني وتأييده من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1366 لسنة 2001 والذي ينص: "أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يمكن أن يلعبا دورا مهما في دعم وتأييد الجهود الوطنية في منع قيام النزاعات، ومن الممكن أن تساعد في بناء القدرات الوطنية في هذا المجال، كما يعترف القرار ويقر بالدور المساند والمهم للمجتمع المدني".

في سنة 2004، كانت هناك عملية استشارية عالمية للمجتمع المدني، وكذلك مع المنظمات الدولية والشبكات، مثل الشراكة العالمية لمنع النزاعات المسلحة (GPPAC) والبرنامج الأوروبي لمنع النزاعات والتحول، اللتان تقومان بدور ريادي في هذا المجال. تعتبر هذه العملية مهمة، لأنها تفسح المجال للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية الوطنية للوصول إلى الأطراف

الدولية، خصوصا في الدول التي تكون حكوماتها في أغلب الأحيان مترددة أو رافضة لإشراك المنظمات غير الحكومية في قضايا حساسة تتعلق بالسياسة والسلام والأمن.

كلمة تحذير...

من دون استجابة فعالة وعملية فإن الإنذار المبكر عن العنف لن يكون مجديا. لكن تطوير الاستجابات والردود بشكل تحديا. يحتاج الإنذار المبكر وتحليل السياق إلى الموضوعية. مع ذلك، يوجد دائما من يعطي الذين يقومون بإجراء التحليل تفسيرات متحيزة بحيث يفضلون أجندة ومصالح معينة. ومن الطرق التي تعزز إجراء تقييم موضوعي، هو إشراك الناس من مشارب وتوجهات سياسية وخلفيات اقتصادية وطبقات اجتماعية مختلفة من أجل إجراء التقييم بشكل مشترك. وقد يكون هذا بحد ذاته وسيلة لمعالجة وتناول النزاعات، حيث تستمع خلالها الأطراف المتعارضة لبعضها البعض حول نفس الموقف.

حتى لو جرى تحليل ونشر المعلومات بشكل موضوعي، فإنه من دون أن يكون هناك استراتيجية أو سياسة مناسبة للرد من قبل الأطراف المؤثرة - خصوصا المجتمع الدولي - فإن النزاع لن يطرح جانبا.

في المواقف التي لم يندلع العنف فيها بعد، وليس هناك ما يشير إلى اندلاع الحرب مؤخرا، فإنه من الصعب في أغلب الأحيان على الناس الذين يعيشون في وسط التوتر الناشئ أن يقبلوا فكرة أن مجتمعهم أو شعبهم يمكن أن يتجه إلى حرب لا تمييز فيها. وبالتالي، يعتبر الإنكار هو الطريقة السهلة لتجنب الخطر المنذر والمهدد بالحرب. من السهل دائما أن ننسحب من المواجهة ونقول "نحن مختلفون وليس مثل غيرنا، وأن هذا لا يمكن أن يحدث معنا"، لكن الحقيقة في أغلب الأحيان تعطينا قصة مختلفة ومغايرة. إذ يصبح العنف الملجأ الأول وليس الأخير في الكثير من الحالات. فقد كان الإنكار وعدم الاعتقاد باندلاع الحرب تجربة مر بها الكثيرين في البوسنة قبل تصاعد وتيرة العنف. <--!>

2 □ من ماذا يتكون منع وتجنب النزاعات

منع وتجنب النزاعات ليس عملا وحيدا بحد ذاته، بل هو عبارة عن عملية مستمرة ومتواصلة تتغير تبعا للظروف والمعطيات. إذ يفترض فيها أنها تعزز وتقوي عمليات السلام القائمة، والتجاوب مع الأزمات، والمساعدة في خلق بيئة وآليات يمكن من خلالها حل النزاعات بأساليب وطرق تخلو من العنف. تحتاج الإجراءات الفعالة لمنع وتجنب النزاعات التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف والهيئات، بما في ذلك الأطراف الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. تشير الدروس والعبر المستفادة من جهود منع وتجنب النزاعات أن بناء قدرة المجتمعات على إدارة ومعالجة النزاعات بطريقة سلمية تتطلب:

- درجة عالية من شمول وإشراك كافة قطاعات المجتمع في الحوار، وأيضا في بناء السلام.
- درجة عالية من اللولاء والانتماء إلى استراتيجيات ومبادرات منع وتجنب النزاع.
- تعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية وتمكين الأطراف المحلية من خلال التشاور والمساعدة والتدريب المستمر. من أجل تحقيق هذه الأهداف، من المهم أولا أن يكون هناك فهم وإدراك شامل للعوامل والأطراف والظروف التي تؤدي إلى تفاقم النزاع، فقد طورت المنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، وصناع ورسمي وممارسي السياسات سلسلة من الأساليب لتطوير فهم النزاع، بما في ذلك تحليل وتطوير المؤشرات، والسيناريوهات الممكنة من أجل المساعدة في تحديد الإجراءات والأعمال التي يجب اتخاذها والقيام بها. وبالتالي، فإن التعرف على هذه الأمور بحيث تصبح مألوفة، سوف يساعد الأطراف المحلية □ بما في ذلك المجموعات النسائية □ في تنفيذ أعمالها بفعالية أكبر. علاوة على ذلك، من خلال استعمال الآليات التي جرى تطويرها دوليا. تكون الأطراف المحلية في أغلب الأحيان في وضع جيد يمكنها من تحسين هذه الآليات وتطوير الاستجابات والردود التي تتناسب وتتلاءم مع منطقتهم ومع السياق الثقافي السائد فيها. في نفس الوقت، يعتبر معرفة الآليات والإلمام بها وسيلة للوصول إلى "لغة مشتركة" مع الأطراف الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، التي قد ترغب الأطراف المحلية في تطوير التحالفات معها. هناك أطر عمل وطرق هائلة لوضع وتطوير استراتيجيات منع وتجنب النزاعات، التي تشترك بشكل عام في أربع خطوات رئيسية ومهمة هي: 1- تحليل السياق والوضع الذي يشمل تحديد:

- القضايا (المؤشرات) التي تدعم وتدفع النزاع؛ و
- القضايا أو الظروف التي تحد من النزاع والتي يمكن أن تشكل أساسا للسلام.

2- تحديد أو رسم "خارطة" للأطراف الرئيسية والأطراف المستفيدة بما في ذلك أولئك الذين يغذون النزاع والذين يعملون على الحد منه وعلى تعزيز السلام؛

3- وضع وإعداد سيناريوهات للأوضاع الممكنة والمحملة من أسوأ إلى أفضل الاحتمالات

4- تخطيط الردود والاستجابات الفعالة عن طريق تحديد الإجراءات والخطوات الممكن اتخاذها، للحد والتخفيف من التوتر وتشجيع الحل السلمي للنزاع.

التعرف على الإشارات المبكرة والأولى للنزاع وفهم الأوضاع

من العناصر الرئيسية والمهمة في فهم سياق ووضع النزاع المتصاعد، هو القدرة على قراءة الإشارات والعلامات التي تحذر وتندرج بحدوث المشكلة، والتعرف على مؤشرات زيادة التوتر أو العنف، والتي تعتبر من النقاط الأساسية في تحليل "الإنذار المبكر لحدوث النزاع".
من الممكن أن تشير المؤشرات إلى:

- امن الناس (المادي الاقتصادي والسياسي)
- القضايا السياسية
- القضايا الاقتصادية
- القضايا الاجتماعية والثقافية
- القضايا العسكرية، خصوصا حشد القوات
- القضايا شبه الإقليمية/ والجيو سياسية
- القضايا القضائية والقانونية

من الممكن تقسيم هذه المؤشرات إلى أربع فئات مترابطة مؤشرات منتظمة "منهجية" تشير إلى الأوضاع البنوية العميقة الجذور في المجتمع. في أمريكا اللاتينية وخلال السبعينات كان هناك تباين وخلق كبير بين الأقلية من الأغنياء الذين غالبا ما كانوا يملكون معظم الأراضي والاعلبيية من الفقراء. كان هذا التباين والخلل الاقتصادي مصدرا رئيسيا لعدم الرضا والنزاع. ومن الأمثلة الأخرى على المؤشرات المنتظمة والمنهجية، هو الاضطهاد والقمع السياسي الطويل الأمد، أو الحكم العسكري أو الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، من قبل مجموعة عرقية ضد مجموعة عرقية أخرى.

مؤشرات تقريبية:- تؤشر إلى الأحداث والأوضاع المتوسطة الأجل والى التوجهات الحاصلة. في راوندا، وقبل سنتين من حدوث التطهير العرقي عام 1994، كانت جماعات الهوتو تستعمل الراديو لنشر الدعاية ورسائل الحقد والكراهية ضد التوتسي والهوتو المعتدلين. ومن الأمثلة الأخرى على المؤشرات التقريبية هو تكوين الميليشيات، زيادة الاستياء وعدم الرضا الشعبي، والتضخم المستمر، وزيادة العنف بين الأقليات العرقية أو الدينية، وارتفاع شديد في معدلات البطالة.

المحفزات المباشرة التي تشعل فتيل النزاع : الأحداث أو الحوادث التي يصعب التنبؤ بها، لكنها من الممكن إذا اقترنت مع المؤشرات المنتظمة والمؤشرات التقريبية أن تشعل النزاع (أنظر الرسم). في راوندا نجد أن إسقاط طائرة الرئيس قد أشعل التطهير العرقي في عام 1994. هناك أمثلة أخرى من الممكن أن تشعل فتيل النزاع مثل تزوير الانتخابات، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية، والاعتقالات السياسية، والهجوم على المظاهرات السلمية للمدنيين.

مؤشرات السلام: العوامل التي تشجع وتعزز السلام (اللاعنف) في جنوب أفريقيا، وقبل نهاية النظام العنصري كان كل هجوم من الشرطة على المظاهرات، أو أي هجوم للعدائين على الأهداف، يرفع ويصعد من وتيرة العنف. ولتهدئة الوضع فإن قادة حركات التحرير وخصوصا القس (تورو) دعا للتهدئة بشكل فوري.

- وتحليل هذه المؤشرات سوية، فإن ذلك يساعد على إعطاء فهم لحالة الأوضاع وللتوجهات الطافية على السطح في المجتمع. كما أنه من المهم جدا، أن نحدد فيما إذا كان من الضروري اتخاذ الإجراءات التصحيحية فورا وبشكل "عملي"، من أجل منع وتجنب النزاع بشكل مباشر (مثل نشر قوات حفظ السلام)، أو إذا كان هناك أيضا حاجة لمنع الهيكل، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع على المدى البعيد. وغالبا ما يكون هناك حاجة لكليهما على حد سواء.

المحفزات المباشرة
لإشعال فتيل النزاع
أسباب تقريبية
أسباب منتظمة "منهجية"

3- لماذا يكون من الضروري زج النوع الاجتماعي "الجندر" في الإنذار المبكر وفي تحليل الأوضاع

في التسعينات، كان ما بين 80-90% من أولئك الذين قتلوا وجرحوا أو هجروا في النزاع من المدنيين. وقد استمر هذا التوجه بالتصاعد في القرن الواحد والعشرين. كما أدى الاعتداء والعنف المقصود ضد النساء (كالاعتصاب، والتشويه، والحمل القسري) إلى زيادة الوعي والإدراك الدولي للآثار والأضرار المدمرة للحرب على الرجال والنساء. وتم اتخاذ بعض الإجراءات من أجل معالجة احتياجات النساء على وجه التحديد. في نفس الوقت، اكتسب إسهام المرأة والجمعيات النسوية في حل وإدارة النزاعات وبناء السلام اعتراف وتقدير كبير بين ومع ذلك، نجد أن المنظمات النسوية ينقصها في الغالب، الثقة في المشاركة بجهود منع وتجنب النزاعات بشكل استراتيجي. لا يتم معالجة أو تناول قضايا النوع الاجتماعي "الجندر" بشكل واسع في جهود الإنذار المبكر وتحليل الأوضاع. غير أن مؤشرات النوع الاجتماعي "الجندر" □ تلك الإشارات التي تعكس الظروف المتغيرة للرجال والنساء في المجتمع □ هي في أغلب الأحيان من الإشارات المبكرة، التي تدل على النزاعات الوشيكة التي تلوح في الأفق. في الدراسة التي أجرتها منظمة الإنذار الدولي ومؤسسة السلام السويسرية، جرى تقديم ثلاث فرضيات لصالح استخدام مؤشرات النوع الاجتماعي "الجندر" في تحليل النزاعات.

أولاً، غالباً ما تكون مؤشرات النوع الاجتماعي "الجندر" واضحة جداً على المستوى الشعبي، ومن الممكن أن تشير إلى مشاكل منهجية منتظمة، أو تحمل إشارات مبكرة لعدم الاستقرار. ومن خلال الاستفادة منها في تحديد الوضع المستمر، فإن من الممكن إدراك التوتر الاجتماعي والعمل على التخفيف من حدته قبل أن تتصاعد.

يجب أن يكون هدف (منع وتجنب النزاعات) متجهاً إلى خلق تعاون مع مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في الواقع على بناء الجسور واكتشاف الحقائق، والرقابة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والدعوة إلى الحماية الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي. الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان مقتبس مما نشرته صحيفة واشنطن تايمز بتاريخ 23 حزيران "يونيو" 2004

من الممكن أن ندرك عدداً من التوترات والأهداف من أجل معالجتها قبل أن تتصاعد. في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط في نيجيريا قادت النساء اعتصاماً سلمياً ضد شركة شيفرون □ تكساكو في 2002، التي كان رد فعلها على الاعتصام مختلف بشكل كبير عن الاحتجاجات المسلحة التي قادها الرجال في السابق ضد شركات النفط. فقد طالبت النساء بتوفير الدعم للمجتمع المحلي، والتعويض عن الأضرار البيئية، وزيادة الإيرادات النفطية لمناطقهم. وبالرغم من أن أفعالهن كانت مؤشراً على وجود استياء عميق في المجتمع، إلا أنهن استطنعت فتح حوار مع شركات النفط، مما أدى بشركة شيفرون/ تكساكو إلى الموافقة على سلسلة من البرامج الموجهة للمجتمع، بما في ذلك خلق فرص عمل، وبرامج إقراض مشاريع صغيرة للمرأة، وتمويل المدارس المحلية والعيادات الطبية وشبكات المياه والكهرباء. وقد خففت هذه المبادرات التوتر واحتمالات العنف عن طريق تحويل التفاعل بين الشركة والمجتمع المحلي. قال أحد مسؤولي الشركة إلى الإذاعة البريطانية (لدينا الآن فلسفة مختلفة وهي أننا سنقدم الكثير للمجتمعات المحلية).

ثانياً، عندما يتم استثناء وإقصاء منظور النوع الاجتماعي "الجندر" من تحليل الوضع، فإنه سيكون هناك مخاطرة كبيرة تتجلى في التغاضي عن الموقف المتدهور في أغلب الأحيان لبعض قطاعات المجتمع □ مثل النساء أو الشباب العاطلين عن العمل - وكذلك تجاهل العوامل التي تغذي وتشعل النزاعات. وبالتالي، فإنه لو جرى أخذ منظور النوع الاجتماعي "الجندر" بعين الاعتبار مبكراً، فإن من المحتمل أن تتناول الردود هذه النواحي. وحيثما يكون هناك تمييز ضد النساء أو استهدافهن، فإن تضمين وشمول منظور النوع الاجتماعي "الجندر"، يمكن أن يساعد في ضمان عدم وجود السياسات التي تميز ضد المرأة في الأوضاع التي تسود عقب النزاعات، وأن "الحريات الجديدة التي جرى تأسيسها" لن تتراجع. كما أنها هي أيضاً وسيلة للتأكد أن الردود على المستوى السياسي والإنساني تتناول الأخطار والتهديدات التي تواجه النساء والرجال على وجه التحديد.

في أفغانستان تحت نظام طالبان (1995-2001)، جرى سحق واضطهاد النساء بصورة قاسية حتى أنهن كن غير قادرات على مغادرة بيوتهن من دون أن يصاحبهن رجال، رغم أن النساء يشكلن ما نسبته 65% من عدد السكان في ذلك البلد. ونتيجة للحرب، كان الكثيرون ممنهن أرامل أو يدرن المنازل لوحدهن، لكون الرجال غير متواجدين أو جرحى حرب. بعد هجوم الولايات المتحدة على الطالبان وسقوط النظام، أدى وجود القليل من النساء الأمريكيات الأفغانيات كجزء من نشاطات وجهود الأمم المتحدة المجتمع الدولي إلى ضمان سماع صوت النساء الأفغانيات. كما دافعوا عن شمول النساء كطرف مستفيد في الجهود الرئيسية لإعادة الأعمار. (دفع أجورهن مقابل طبخ الطعام وخياطة الملابس لعمال البناء).

ثالثاً، من الممكن جعل نشاطات الإنذار المبكر وتجنب ومنع النزاعات أكثر فعالية من خلال استخدام إمكانيات وقدرات النساء، والشبكات النسائية، والمنظمات والمؤسسات النسائية كأطراف في السلام. غالباً ما توفر المنظمات النسائية التي تقوم بجمع وتحليل المعلومات، رؤيتها ومعرفتها وحلولها الخاصة بها، التي يمكن أن تكون مكملة وداعمة لجهود الآخرين _ خصوصاً الأطراف الدولية.

طريقة أخرى لدراسة هذا والأخذ به

- ما الذي يحدث للنساء مقارنة بالرجال؟ هل هن تحت ضغوط جديدة لكي يمتثلن للتقاليد؟ هل يتعرضن للهجوم الآن؟ ما الذي يمكن فعله لمنع هذا الهجوم؟
- ما هي المعرفة التي تمتلكها النساء حول العنف الوشيك مقارنة بالرجال؟ في أواخر التسعينات في سيراليون، عرفت النساء القرويات عن الهجوم الوشيك الذي سيشنه المتمردون ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة/ وبالرغم مما يتضمنه ذلك من مخاطر، فقد أردن إيصال المعلومات إلى الأمم المتحدة غير أنهن لم يكن يعرفن بمن يتصلن.
- ما هي الإجراءات والأعمال التي يقوم بها النساء والرجال لمنع العنف؟ في راوندا، في نهاية التسعينات أقنعت النساء أزواجهن بالتوقف عن العمل المسلح والعودة إلى البيوت بدلاً من الاختباء.
- رسم خارطة الأطراف العاملة

من أجل فهم كامل لديناميكيات النزاعات المحتملة، فإنه مبدئياً وتقتضي الضرورة تحديد الجماعات أو الأفراد التي تعمل على تفاهم وتدهور الأوضاع، وأولئك الذين يحاولون التخفيف من حدة النزاعات وتشجيع وتعزيز أساليب اللاعنف والسلام. من الممكن أن تساعد الأسئلة التالية في تحديد ورسم خارطة الأطراف من حيث مواقفهم، مصالحهم، نقاط القوة لديهم، وانتماءهم وولائهم، ونقاط الضعف لديهم أيضاً.

المؤشرات التي تركز على النوع الاجتماعي "الجندر"
تبقى هذه المؤشرات غائبة بشكل كبير في أعمال وجهود الإنذار المبكر لاندلاع النزاعات، بما في ذلك الردود التي تظهر. وكما

هو مشار إليه أدناه، نستطيع أن نجد المؤشرات التي تتحس النوع الاجتماعي على كافة المستويات. **مؤشرات منتظمة "منهجية"** تشمل الإقصاء السياسي للنساء على المدى الطويل الأجل، والتميز الاقتصادي (مثل القانون الذي يمنع المرأة من الحصول على ميراثها)، الاختلاف بين الرجال والنساء في المستويات التعليمية أو مكانتها في القوى العاملة.

- مثال على مؤشر النوع الاجتماعي "الجندر": في عام 1977، 50 بالمائة من النساء مقارنة بـ 80 بالمائة من الرجال كن أميات في البلد X.
- من الأمثلة على مؤشرات النوع الاجتماعي "الجندر" التي تشير أن هناك توجه ما: في عام 1987، 40 بالمائة من النساء مقارنة بـ 80% من الرجال كن أميات في البلد X.
- يشير المثال الثاني إلى أن وضع النساء في البلد X قد تدهور مع مرور الوقت. وقد يشير هذا إلى زيادة المصاعب الاقتصادية أو انتشار التطرف الديني بالتركيز على المرأة (مثل معاملة الطالبان للنساء في أفغانستان).

مؤشرات تقريبية: تشمل المؤشرات التوجه والتحول التدريجي من المجتمع المنفتح/ المتسامح إلى المجتمع الأكثر انغلاقاً، خصوصاً الذي يفرض أو يطبق قوانين مقيدة على النساء. تشمل الأمثلة الأخرى زيادة في الدعاية التي تركز على الذكورية الزائدة والعنف، وزيادة عدد المشاحنات العامة بين جماعات الرجال، وحصول زيادة في تشكيل عصابات الرجال أو تشكيل جماعات أخرى من الرجال، أو رجال لا يعبرون عن المثل "الذكورية، والتحرش اللفظي، والضرب الجسدي، ومقاضاة الرجال الذين يرفضون حمل السلاح أو الاغتصاب، وقتل النساء في جرائم الشرف "غسل العار، وعدم وجود ملاحقة قانونية من قبل المؤسسات ضد مرتكبي هذه الأعمال.

- زيادة العنف ضد النساء في القطاع العام والخاص: ارتفاع الشعور العدواني في المجتمع، بما في ذلك العنف الأسري ضد النساء والبنات والأولاد. جرى ملاحظة زيادة مستوى العنف الأسري (والتوتر العام) في إثيوبيا، قبل اندلاع الحرب مع أرتيريا عام 1962.
- التغيير في النمط الاقتصادي بسبب النوع الاجتماعي "الجندر": يشير بيع المجوهرات من قبل النساء إلى زيادة المصاعب الاقتصادية، زيادة المساعدة المالية من العائلة في الخارج، والتي يتم إرسالها إلى البلاد، مما يشير إلى وجود بطالة تتعلق بالجنس على وجه التحديد خصوصاً عندما تكون نسبة عالية من البطالة بين الشبان.
- هجرة اللاجئين بسبب الجنس: تحركات سكانية داخل البلاد أو إلى الدول المجاورة. قبل حوالي 6 - 8 أسابيع من اندلاع العنف في البوسنة والهرسك سنة 1992، غادر عدد كبير من النساء وخصوصاً من المسلمات منطقة بيرادير. وقد علل المسلمون ذلك على أساس أنه حماية عائلاتهم من الخطر. أما الصرب، فقد عللوا ذلك على أساس التحضير للنزاع الشامل.

الأسباب والمحفزات

- الاغتيالات والاختفاء بالنسبة للرجال، خصوصاً أولئك الذين يمثلون خطراً وتهديداً سياسياً من الناحية المادية، حيث يجري استهدافهم قبل اندلاع النزاع. في كمبوديا وكوسوفو، تعرض الكثير من الرجال للقتل أو للاختفاء قبل اندلاع العنف على نطاق واسع.

القتل بسبب النوع الاجتماعي "الجندر" على وجه التحديد: (التطهير العرقي): حيث يتم استهداف الشباب المتعلمون والنساء الحوامل في أغلب الأحيان من أجل قتلهم وإعدامهم، في محاولة للتخلص من ثقافة معينة. قد تجبر النساء غير الحوامل على الحمل القسري في محاولة لطمس الثقافة أو إدخال جينات إلى ثقافة أخرى كما حدث في البوسنة والهرسك وراوندا.

- من / وما هو المسئول أو المستفيد، بما في ذلك مصدر الدعم/ الشرعية؟
- في أي مستوى يكونون فيه أكثر فاعلية ونشاطاً (على المستوى الدولي، الوطني، المحلي، أو الإقليمي)؟
- هل هم ممثلون لقطاعات مختلفة للمجتمع (يشمل ذلك المجموعات المهمشة)؟
- ما هي طلباتهم وما هي حاجاتهم وما هي مخاوفهم؟
- أية قوة أو موارد أو قدرات يمتلكونها؟
- إلى من ينتمون، أو من يؤثر عليهم؟
- هل لديهم رؤية للسلام؟ وماذا تشمل هذه الرؤية (مثلاً: حكم ذاتي، تعايش، أو إصلاح الأراضي)؟

وضع السيناريوهات:

يساعد تحليل الحالة والوضع الراهن مع رسم خريطة الأطراف، على تحديد السيناريوهات المحتملة والإجابة على السؤال الآتي: ما الذي سيحدث بعد ذلك (في إطار زمني محدد)؟

قبل غزو العراق سنة 2003 من قبل الولايات المتحدة مثلاً، كان أكثر المحللين يركزوا على أفضل وأسوأ السيناريوهات واسوأ السيناريوهات حول نتيجة الحرب. وقد تراوحت السيناريوهات بين أولئك الذين اعتقدوا أن أمريكا سوف تكسب وتريح الحرب بسهولة وسيتم قبولهم بشكل منفتح وسلمي، وأولئك الذين تنبؤوا بحرب عصابات مدنية ومقاومة ضد الولايات المتحدة.

وضع وتطوير السيناريو مفيد في التخطيط والتحضير للعمل مقدماً، وفي المساعدة على تطبيق وتنفيذ هذه النشاطات على أرض الواقع. في العراق، جرى توجيه الانتقادات للولايات المتحدة لكونها غير مستعدة ومهيأة للتصدي لمقاومة العراقيين وعدم التخطيط للقيام بجهود إعادة الإعمار بشكل منظم. وقد نتج عن ذلك في الأيام الأولى عقب انتهاء الحرب، ظهور نهب وسلب هائل وعلى نطاق واسع للأبنية الحكومية والمصارف وحتى المستشفيات، مما أدى إلى التسبب في انتشار الحقد والكراهية ضد الولايات المتحدة.

وفي حين تبدو هذه الأساليب الدولية والوطنية وكأنها غريبة فقد كانت هناك أعمال تجري على المستوى المحلي من أجل تكوين فهم أفضل والبدء بحوار بين الأطراف المتنازعة. شجرة النزاع هي أداة تم استعمالها في شمال شرق كينيا من قبل المجتمعات المحلية. يقوم كل طرف من أطراف النزاع برسم شجرة حيث تمثل الجذور الأسباب العميقة الجذرية، بينما يمثل جذع الشجرة المشكلة القائمة ونوع النزاع الذي ظهر (عنيف، داخلي، أهلي الخ)، بينما تمثل فروع وأغصان الشجرة أعراض أو نتائج النزاع. بعد ذلك، يمكن تبادل الأشجار بحيث يرى كل طرف ويحصل على فهم أفضل للمخاوف والظنون والمفاهيم العامة للطرف الآخر. وقد جرى تطبيق تمرين مشابه في السودان مما حفز الحوار بين المتنازعين المحليين وانتهى إلى كتابة اتفاقية.

يمكن استخدام زهرة السلام بصورة متوازنة من أجل التعرف على المصادر المحتملة والممكنة للتفاعل السلمي. تمثل الجذور الهياكل أو الأنظمة في المجتمع الذي تتمسك بالسلام أو تعمل على احتواء النزاع (مثل القواعد التي تحكم التفاعل بين الجماعات، أو القوانين التي تمكن الناس من حرية التعبير). يمثل الساق العمليات التي تعزز وتشجع الانخراط السلمي مثل الاجتماعات داخل القرية، أو اجتماع كبار وشيوخ القبائل والعشائر. تمثل فروع الزهرة آليات التعامل مع النزاع، ويشمل ذلك بعثات تقصي الحقائق ونشطاء المجتمع المدني والناشطين الاجتماعيين الذين ينظمون الاحتجاجات السلمية ضد الحرب.

الاستجابات والردود الفعالة

ضمن نظام الأمم المتحدة والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية والكثير من الوكالات والهيئات الثنائية التي تعمل على تقديم المساعدات والمعونات، هناك زيادة في مراقبة الأوضاع في الدول والبلدان غير المستقرة، أو في البلدان التي تواجه مخاطر اندلاع العنف. قام البنك الدولي والبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة على سبيل المثال، بإطلاق وبدء مشروع مشترك للمراقبة من أجل مراقبة الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية في بلدان محددة.

خصص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية (OCHA) "وحدة إنذار مبكر" تضم بعثات ميدانية وعمل تحليلي لمتابعة التوجهات التي يمكن أن تفضي إلى حدوث أزمات أو إخفاقات إنسانية. كما تعمل في نفس الوقت على نشر تقارير يتكون كل واحد منها من صفحة واحدة تركز فيها على أوضاع خاصة ومعينة، من أجل لفت انتباه الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة إليها. تقوم دائرة الشؤون السياسية (DPA) بإعداد دراسات تحليلية للاتجاهات المتعلقة بالسلام والأمن، وتوفر استراتيجيات للرد والاستجابة. وتشمل نشاطاتها تشكيل بعثات لتقصي الحقائق، وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن، وتغطي إرشادات سياسية من أجل التدخل الدبلوماسي من قبل كبار المسؤولين، أو من قبل الأمين العام للأمم المتحدة. إضافة إلى التغييرات الواسعة النطاق في النظام والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، هناك هيئات دولية أخرى ومنظمات متعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية تتشارك أيضاً في جهود منع النزاع كما هو موضح أدناه:

بعد اندلاع الحرب في يوغسلافيا عام 1993، كانت هناك مخاوف بأنه سيكون للحرب آثار مهيمنة، وأنها سوف تنتشر إلى جنوب البلقان، خصوصاً مقدونيا وألبانيا. واستجابة لهذه الإشارات التحذيرية، قامت الأمم المتحدة لأول مرة بنشر قوات حفظ السلام من أجل منع النزاعات (UNPREDEP) في مقدونيا في كانون الثاني "يناير" 1993. وعقد الممثل الخاص للأمم المتحدة اجتماعات منتظمة مع الأطراف السياسية، وعقد اجتماعات للشباب الوطنيين، وقام بمبادرات لتشجيع بناء الجسور، وتشكيل المنظمات غير الحكومية، ورفع مستوى الوعي حول موانئ حقوق الإنسان الدولية. كما قامت المنظمات والمؤسسات غير الحكومية الدولية بتنفيذ مشاريع تعليمية، وعقد ورشات عمل حول حل المشاكل، والتدريب على حل النزاعات، ومشاريع إعلامية من أجل المساعدة في منع تصاعد وزيادة التوترات العرقية.

ليس لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي صلاحية للتدخل في العلاقات السياسية للدول. غير انه حين ينص في مساعداته المالية على قواعد وشروط معينة مثل سيادة القانون، الشفافية، والحكم الرشيد الصالح، فإنهم بذلك يؤكدون ضمناً على منع النزاع على مدى طويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة الإعمار عقب النزاعات **Post Conflict Prevention and Reconstruction Unit** بتقييم وتقدير أسباب وعواقب ونتائج وخصائص النزاع، ويقدم التمويل لمبادرات إعادة الإعمار المادي والاجتماعي للمجتمعات عقب النزاع من أجل المساعدة في منع انتشار العنف. وقد لعب البنك دور كبير في أفغانستان ومنطقة البحيرة العظمى في أفريقيا والبلقان والعراق وليبيريا ونيبال وسيراليون وتيمور الشرقية والصفة الغربية وقطاع غزة ومناطق أخرى مزقتها الحرب (أنظر الفصل الخاص بإعادة الإعمار بعد الحرب).

قامت كل من كندا والسويد والنرويج والعديد من الدول بصورة ثنائية، بقيادة الكثير من الحوارات والمبادرات الدولية التي تتعلق بتعزيز منع النزاعات، والحاجة إلى تعزيز الأمن الإنساني، باعتباره المفتاح في منع

وتجنب الحروب. وقد لعبت **النرويج** بشكل خاص دورا مهما في تسهيل عمليات السلام (أنظر الفصل الذي يدور حول المفاوضات).

تشمل الأعمال التي قامت بها المنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف:

<!--[supportLists! if]--> □ <!--[endif]--> في عام 1994، قامت **منظمة شعوب شرق آسيا "آسيان" (ASEAN)** بإنشاء **منتدى الأمن الإقليمي** من أجل تبني الحوار البناء والمشاورات حول القضايا الأمنية والسياسية ذات الاهتمام المشترك، وكذلك تعزيز بناء الثقة ودبلوماسية منع وتجنب النزاعات في **منطقة المحيط الهادي الآسيوي**. قامت هذه المنظمة إدراكا لحقيقة تأثير الخلافات الإقليمية في جنوب بحر الصين، وقد أثرت بصورة مباشرة على السلم و الاستقرار في المنطقة. كما أصدرت **منظمة شعوب شرق آسيا "آسيان" (ASEAN)** إعلان مانيليا سنة 1992، الذي أيد سياسة التعاون من أجل تخفيف حدة النزاعات. وقد لعبت هذه المنظمة الإقليمية دورا عظيما قادها إلى تسوية النزاع **الكمبودي** من خلال اتفاقية باريس، و رعت المسار الثاني للجهود الدبلوماسية حول النزاع على **جزيرة سبرا تلي** في سنة 1999، وشاركت في التوسط سنة 1999 حول حق تقرير المصير لتييمور الشرقية، واستمرت في استضافة الحوار المتعلق بمنع الانتشار النووي في شمال شرق وجنوب آسيا. □ منذ التسعينات، زادت **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)** من طاقتها وقدرتها العملية لمنع وإدارة وحل النزاعات. وفي سنة 1992 جرى إنشاء منصب **المفوض السامي لحقوق الأقليات الوطنية** لتحديد التوترات العرقية، بل والسعي إلى حل ميكر لها، لكونها تهدد السلام والاستقرار أو العلاقات الودية بين دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتشمل صلاحيات المفوض السامي على اعتبار أنه (أداة لمنع وتجنب النزاعات بمرحلة مبكرة قدر الامكان) وقد كانت **منظمة شعوب شرق آسيا "آسيان"** (**ASEAN**) فعالة ونشطة في زمن الاتحاد السوفيتي السابق من حيث بناء الثقة بين الروس والسكان المحليين في **لاتفيا واستونيا** ودول أخرى جديدة.

يضم القادة الوطنيين في الحكومات أو القادة الأفراد. تعتبر قدرة وإرادة القادة الوطنيين على تحليل القضايا ووزن البدائل المتعلقة بالعمل وموازنة الطموحات والمخاوف الشخصية مع المصالح الوطنية أمرا في غاية الأهمية. وتشمل الأمثلة على مثل هذه الأعمال:

في التسعينات.. أدت التهيئة المتنامية واحتجاجات **الأفارقة السود** الأصليين في جنوب أفريقيا إلى قيام قادة حكومة جنوب أفريقيا بإنهاء نظام التمييز العنصري الذي كان يتعامل بشكل أفضل مع البيض في جنوب أفريقيا. وقد اختار رؤساء البيض في جنوب أفريقيا عند مواجهة خطر اندلاع أعمال العنف الواسعة الوصول إلى حل وسط والمشاركة في السلطة. وقد كان هذا الاختيار ممكنا لان الأغلبية في حركة التحرير كانت ضد جميع أشكال الحرب، كما أن القادة في المجلس الوطني الإفريقي (ANC) فضلوا التعددية السياسية والمساواة ونظام ديمقراطي تحكم فيه الأغلبية. في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدأت عملية السلام في إيرلندا الشمالية تأخذ شكلها. وقد حدثت الكثير من التطورات التي شجعت الحوار بين الاتحاديين والوطنيين، غير أن مبادرة رئيس حزب العمال والديمقراطي الاجتماعي جون هيوم، والرئيس جيرى ادامز من الشين فين، أدت في النهاية إلى تعاون وثيق بين تحالف الشركاء المؤيدين للوطنيين، من أجل متابعة وتحقيق الأجندة "جدول الأعمال" التي تدعو إلى **إيرلندا موحدة**. وبالرغم من أن أحاديث ادامز لم تكن معروفة بين الجمهور، إلا أنها حركت النزاع باتجاه المفاوضات ووقف إطلاق النار في 1994 - 1995 وأخيرا اتفاقية الجمعة العظيمة في شهر نيسان "ابريل" سنة 1998.

وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات والمؤسسات غير الحكومية، والهيئات الدينية والتجمعات العلمية، والمؤسسات التعليمية، والإعلام والحركات الشعبية، والقطاع التجاري، أن تلعب دورا مهما، كما هو محدد أدناه:

تكرس العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والشبكات جهودها من أجل رفع وزيادة مستوى الوعي، وبذل جهود المناصرة والدفاع عن الإنذار المبكر، من خلال مراقبة أوضاع النزاع ونشر التقارير. ومن أبرز هذه المجموعات **"مجموعة الأزمات الدولية (ICG)** وهي عبارة عن منظمة حكومية لديها مكاتب في جميع أنحاء العالم، تعمل على تحليل ومراقبة النزاعات والأوضاع غير المستقرة على الصعيد العالمي. كما تقوم (ICG) بنشر التقارير التحليلية مع رفع توصيات مصممة ومفصلة طبقا لأطراف دولية ووطنية محددة. تستخدم هذه المنظمة التقارير من أجل التبليغ والحث على اتخاذ الإجراءات التي تعتقد أنها سوف تمنع وتجنب تصاعد النزاع.

تشكلت **الشراكة الدولية لمنع قيام النزاعات المسلحة** استجابة إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (أنظر أعلاه) وقد جمعت هذه الشبكة مجموعة من الأطراف التي لها علاقة بنزع فتيل الحرب على المستوى الدولي إلى المحلي. ومن خلال مكاتبها الإقليمية الخمسة عشر، تهدف GPPAC الشراكة الدولية لمنع قيام النزاعات المسلحة إلى التأثير على التفكير والسياسة الدولية والوطنية والإقليمية لمنع الحرب، وتوضيح العلاقات بين المجتمع المدني والأمم المتحدة وهيئاتها، وبناء علاقات أفضل مع الحكومات، وتعزيز الشبكة، وتحديد الأجندات "جداول الأعمال" الإقليمية للعقود القادمة.

- تعمل عدد من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية من أجل إعداد وتطوير برامج داخل البلاد مخصصة لمنع وتجنب النزاع. حيث تعتبر **منظمة البحث عن أرض مشتركة (Search)** منظمة غير حكومية مستقلة، عملت على إعداد وتطوير عدد هائل من البرامج الإعلامية في الدول المتضررة بالحرب وتعزيز التسامح والسلام. وقد بدأت ببرنامج إذاعي في **بوروندي** عنوانه (الأبطال!) يتحدث عن أناس عاديين ساعدوا الآخرين من مختلف التفرعات العرقية. وفي **مقدونيا** كان لدى منظمة البحث عن أرض مشتركة (Search) برنامج تلفزيوني حول أطفال من مختلف الاتنيات واجهوا الظلم وعملوا سوية للتغلب على هذا الظلم. وقد استخدمت هذه المنظمة استطلاعات الرأي العام من أجل إطلاع الاسرائيليين والفلسطينيين على آراء بعضهم البعض الآخر وعن دعمهم للتفاوض وعدم اللجوء إلى العنف.
- كما تقوم المنظمات غير الحكومية بإعداد وتطوير برامج مراقبة إعلامية للتعرف على التوترات المتصاعدة والاستجابة بطريقة صحيحة ومتوافقة. ومن الممكن تحميل هذه المنظمات الإعلامية المسؤولية عن تقاريرها □ لضمان أن الأعلام لا يحرص على العنف، ولا يضخم النزاع، ويقوم بتغطية مبادرات السلام أيضاً. وقد أدت التطورات التكنولوجية والانخفاض في تكلفة الإنتاج الإعلامي إلى خلق فرص للنساء والمنظمات الاجتماعية، تتيح لها إنشاء قنواتها الإخبارية والإعلامية الخاصة بها. في **منطقة المحيط الهادي** نجد أن Fem Talk1325 هي منظمة إذاعية وصحفية غير حكومية تستخدم الإنترنت، وتقوم بتغطية القضايا التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وتشجع مشاركة المرأة في هذه القضايا في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادي. أما **محطة الإذاعة النسائية الدولية Feminist International Radio** **Endeavour (FIRE)** فهي مشروع مقره في أمريكا الوسطى، تعمل على نشر الأخبار المتعلقة بقضايا المرأة وتقدم تدريباً للمنظمات الشعبية حول تصميم مواقع لها على شبكة الإنترنت، وكذلك الإنتاج الإذاعي والصحفي. تعمل هذه القنوات الإخبارية غير الرسمية وقنواتها على تعزيز وتقوية شبكات المجتمع المدني، وهي وسيلة جيدة فعالة في نشر علامات الإنذار المبكر للنزاع. كما يقوم معهد **إعداد تقارير الحرب والسلام** بإدارة برامج تدريبية للصحفيين المحليين في مناطق النزاع، بهدف التشجيع على إعداد تقارير متوازنة ودقيقة وفهم مبادئ حقوق الإنسان. كما تسهل هذه البرامج عملية الحوار وتبادل الآراء ووجهات النظر بين هؤلاء الصحفيين.
- وهناك الجهود الشعبية والمجتمعية التي تعمل على الحد من انتشار العنف. على سبيل المثال، في سنة 1995، ازداد العنف بين الفئات العرقية في **بروندي** بشكل كبير جداً أدى إلى استقطاب الشباب. ومن أجل الحد من الانقسام ومنعه، قامت العديد من المجموعات النسائية بزيارة المدارس وإطلاع الطلبة على الدساتير السياسية التي تكمن وراء العنف، وتشجع الشباب على أن لا ينخرطوا في دائرة العنف. كما عملت المجموعات النسائية من أجل إنشاء وتأسيس برامج أمنية مشتركة لمناطق الجوار بين واليهوتو □ والتوتسي، بغية تحذير المواطنين من نشاطات المتطرفين.
- وهناك جهود وطنية للتشجيع على العودة إلى الديمقراطية ومنع عودة النزاع المسلح. في سنة 1993 قامت مؤسسات المجتمع المدني في **فيجي** بتأسيس **الملتقى الدستوري للمواطنين (CCF) Citizens Constitutional Forum** على اعتبار انه طريق سلمي لتناول ومعالجة النزاعات الأثنية "العرقية" الحادة بعد الانقلاب العسكري الذي حدث سنة 1987. وقام الملتقى من خلال المشاورات بجمع آراء ووجهات نظر ومدخلات المواطنين بدلاً من التركيز على الأحزاب والنخب السياسية، بهدف وضع دستور جديد. وقد انتهى الحوار المطول بصور دستور جديد سنة 1996 خلق آلية وديناميكية لتقاسم السلطة في الحكومة الوطنية. وفي سنة 2000 حدث انقلاب اخر في **فيجي**. وبالرغم من التهديد بالموت قادت المجموعات النسائية احتجاجات يومية ضد الانقلاب على شكل مسيرات شموع. وفور أداء الحكومة الجديدة لليمين، قامت المؤسسات والمنظمات النسائية بإطلاق "مجموعة عمل الحكم الرشيد □ الصالح" بشكل علني، وبدأت بعد أيام بالمسيرات مذكورة ان البلاد بحاجة للعودة إلى الحياة الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، تقوم المنظمات والمؤسسات النسائية بمراقبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتسليط الأضواء على الأثر القاسي للانهيار الاقتصادي على المرأة في البلاد. شكلت المؤسسات والمنظمات الوطنية النسائية مع **وزارة شؤون المرأة، لجنة المرأة والسلام والأمن في فيجي** عام 2003، وبادرت بتنفيذ عدد من النشاطات والبرامج من أجل تعزيز السلام والحوار. وقد تراوحت البرامج ما بين البرامج الإذاعية المجتمعية، ودعوة الناس إلى العمل بشكل ناجح كجماعات ضغط "الوبي" من أجل تحقيق شفافية أكبر في صنع السياسات المتعلقة بالأمن الوطني والدفاع، وتدريب المجتمعات المحلية على اكتشاف الإشارات المبكرة للعنف.

وأخيراً، وحيث أن منع النزاعات العنيفة لا زال يشكل تحدياً، فإن **"كسب السلام"** وضمان عدم عودة وظهور العنف مرة ثانية عقب الحرب مباشرة، قد لفت انتباه الكثيرين من الممارسين من صناع ورسمي السياسات على المستوى الدولي. وقد قام أحد المشاريع الدولية الرئيسية الكبيرة الذي يتخذ من **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)** في واشنطن مقراً له، بإعداد

وتطوير إطار عمل للبرامج ما بعد النزاع، بناء على الإجراءات والأعمال الضرورية التي يجب القيام بها على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل في أربعة مجالات رئيسية هي: الأمن، والحكم، والمشاركة السياسية، والعدل، والمصالحة، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي. (انظر الفصول المتعلقة بهذه المجالات في أدوات العمل).

المرأة التشيلية: عمل بدون عنف والعودة إلى الديمقراطية

في سنة 1998 وللمرة الأولى خلال 15 سنة من عمر الحكومة العسكرية للجنرال اوغستو بينوشيت. تم رفع حالة الطوارئ والحظر على النشاط السياسي في تشيلي، وسمحت بإجراء الاستفتاء العام الذي وعدت به في السابق من أجل تقرير مستقبل حكومته. وتعني خسارة بينوشيت عقد انتخابات رئاسية ونيابية خلال سنة واحدة والعودة بالبلاد إلى الديمقراطية. وبالرغم من المقامرة الواضحة، فقد جرى دفع بينوشيت بواسطة الاحتجاجات الجماهيرية الحاشدة وتزايد النشاط السياسي من قبل كافة قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى الضغط الدولي المتزايد. إلا أن الكثير من التشيليين لاحظوا أنه لن يقدم على إجراء الاستفتاء، لو لم يكن متأكدًا من تحقيق النجاح والفوز. رغم ذلك خسر بينوشيت، وعادت تشيلي إلى طريق الحرية والديمقراطية.

قد يبدو للناس في الخارج أن التغيير في تشيلي قد حدث بين ليلة وضحاها، لكنه كان بالنسبة إلى التشيليين أنفسهم في حقيقة الأمر، ثمرة 15 سنة من التنظيم والاحتجاج والعمل السياسي، الذي قصد أن يبقى بعيدا عن العنف حتى لو استخدمت الحكومة القوة. وقد كانت النساء مع جماعة الكنيسة بالإضافة إلى الآخرين في طليعة ومقدمة الاحتجاجات المضادة للحكومة. وقد تشكلت منظمة المرأة الديمقراطية التي تعتبر من أوائل المنظمات خارج الاستاد "الملعب الرياضي" الوطني الذي كان يجري فيه تعذيب الرجال. واجتمع أقارب النساء من الضحايا من أجل تبادل المعلومات وتوفير الدعم. وظلت هذه المنظمة نشطة وفعالة لمدة أربعة عشر سنة في الدفاع عن السجناء السياسيين. ومع مرور السنين وتشكيل النساء لمجموعات الدعم والإسناد ازداد نشاطها السياسي. فالبعض ركز على حياكة السجاد والفنون التي تعبر عن نضالهن من أجل بيعه في الخارج كوسيلة لرفع درجة الوعي الدولي، بينما هناك مجموعات أخرى تقوم بتنظيم الاحتجاجات مثل: - قيام ربات البيوت في حوانيت البقالة بقرع ودق الأوعية، والمسيرات الصامتة للممرضات في المستشفيات، وإضراب الناس عن الطعام.

وقد احتشد الناس في مطابخ تقديم الشوربة المنتشرة في شانتي تاون خارج سانتياغو، وعندما حان وقت الاستفتاء صوتوا ضد بينوشيت.

4- اتخاذ الإجراءات الاستراتيجية: ماذا تستطيع بناء الجسور من النساء أن يفعلن

1- يستعملن الشبكات الحالية للمؤسسات والمنظمات النسائية في رفع درجة ومستوى الوعي حول القضايا المتعلقة بمنع النزاع، والتشاور معهن بشكل منتظم من أجل التعرف والإطلاع على آخر ما وصل إليه النزاع على المستوى المجتمعي، وآثاره ونتائجه على المرأة، والأدوار المحتملة في تخفيف حدة العنف.

2- تحديد المنظمات غير الحكومية ودعوتها لورشة عمل حول تحليل النزاع ورسم خارطة الأطراف ذات الصلة.

□ تحديد نطاق من المؤشرات، تشمل المؤشرات التي تستند على النوع الاجتماعي "الجندر" التي تسلط الضوء على التوجهات في المجتمع.

□ إعداد وتطوير استراتيجية مشتركة لمعالجة ودراسة الأسباب الجذرية والعميقة للنزاع

3- السعي للعمل مع مجموعات أخرى، التي من المحتمل أن تشارك وتتخربط في منع وتجنب النزاعات، بما في ذلك المؤسسات الدينية، وقطاع الأعمال، وحشد وتعبئة مواردهم وإمكانياتهم وخبراتهم من أجل تعزيز وتشجيع اللاعنف و تنظيم حوارات داخل المجتمعات المحلية، أو بين مختلف القطاعات السكانية (على سبيل المثال، الشباب) حول القضايا التي تهمهم والحلول الممكنة.

التعرف على الآليات التقليدية في حل النزاعات واكتشاف طرق استخدامها، من أجل الحد والتخفيف من تصاعد العنف.

إجراء المسوحات في التجمعات السكانية المتضررة بالنزاع من أجل تحديد مطالب عدم العنف.

4- تحديد الأطراف الدولية الرئيسية والتشاور معها، من أجل إطلاعهم وتعريفهم على همومنا والأمور التي تقلقنا وتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بمنع وتجنب النزاع.

0 تأييد ومناصرة التفاعل والدعم الواسع للمؤسسات والجماعات النسائية واستخدام مؤشرات النوع الاجتماعي "الجندر"

0 استخدام الشبكات الدولية والتفاعل بين الأمم المتحدة والدبلوماسيين الوطنيين، والدعوة إلى تشكيل بعثة تقصي الحقائق وتشكيل جماعات الضغط "اللوبي" مع تواجد خبراء النوع الاجتماعي "الجندر".

0 نشر وتعميم قرارات مجلس الأمن رقم 1325 و 1366 اللذان يدعوان إلى إشراك المجتمع المدني في جهود منع وتجنب النزاع.

5- التواصل مع المعلمين والمربين من أجل تشجيع التدريب على حل النزاع، وتعزيز ثقافة السلام في المدارس والكلليات.

- 6- تطوير العلاقات والروابط مع وسائل الإعلام المحلية والخدمات الدولية مثلا (الإذاعة البريطانية) لنشر وإذاعة القصص المتعلقة بحل النزاع بشكل سلمي ودون عنف في المجتمع.
- 7- العمل مع الصحفيين المحليين من أجل تشجيع وتعزيز الموضوعية والاعتدال عند كتابة وإعداد التقارير
- 8- التواصل مع الأطراف المهمة الرئيسية التي يشك بأنها قد تلجأ إلى العنف، وتشجيع المشاركة المدنية والعمل البعيد عن العنف
- 9- تحديد الأطراف الرئيسية المهمة التي يمكن أن تشكل قوة معتدلة، بما في ذلك رؤساء النقابات المهنية، والشخصيات الإعلامية والصحفيين، وكبار رجال الدين، وحشد وتعبئة دعمهم ومساندتهم ضد العنف.
- 10- التواصل مع الحكومة والجيش لمنع استخدام القوة وتشجيع استخدام اللاعنف.

من أين تستطيع الحصول على معلومات إضافية ؟

البرنامج الأوربي لمنع النزاع والتحولت: <http://www.euconflict.org>

الاتحاد الأوربي: إدارة منع النزاع والأزمات المدنية:

http://eurpopa.eu.int/comm/external_realtions/cpcm/cp.htm

تقرير نهائي عن: مؤسسة كارنيكي لمنع الأزمات الخطرة المميتة:

<http://www.wilsoncenter.org/subsites/ccpdc/index.htm>

الشراكة العالمية لمنع النزاع المسلح: <http://www.gppacc.org/>

معهد إعداد التقارير المتعلقة بالحرب والسلام: http://www.iwpr.net/home_index-new.html

أكاديمية السلام الدولية: من الوعود إلى الممارسة: تعزيز قدرات الأمم المتحدة لمنع النزاعات العنيفة، 28 أيلول "سبتمبر" 2004

http://www.ipacademy.org/Programs/Research/ProgResConf_body.htm

شمايدل سوزان و بيتزا □ لوبيز، يوجينيا، النوع الاجتماعي "الجنس" والإنذار المبكر للنزاع: إطار عمل، لندن و بيرن: الإنذار الدولي ومؤسسة السلام السويسرية، 2002، 28 أيلول "سبتمبر" 2004،

<http://www.peacewomen.org/resources/Early-Warning/IASWF.pdf>

البحث عن ارض مشتركة: <http://www.sfcg.org>

مؤسسة السلام السويسرية: <http://www.swisspeace.org>

دائرة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة: http://www.un.org/Dept/dpa/prev_dipfst_prev_dip.htm

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): <http://ochaonline.un.org>

الأمم المتحدة: منع النزاع المسلحة: تقرير الأمين العام. نيويورك: الأمم المتحدة، 2001

<http://domino.un.org/unispal.nsf/0/b5bfcd%b649239585256caa006efab6?OpenDocument>

النساء، الحرب، السلام ومنع النزاع والإنذار المبكر: نيويورك، يونيفيم UNIFEM، 2004،

<http://www.womenwarpeace.org/issues/prevention/prevention.htm>

ACRONYMS	الاختصارات المركبة من الحروف الأولى للكلمات
Southeastern Asian ASEAN: Association of Nations	منظمة شعوب شرق آسيا "آسيان"
Corporation BBC: British Broadcasting	الإذاعة البريطانية
Constitutional Forum CCF: Citizens□	الملتقى الدستوري للمواطنين
Strategic and International CSIS: Center for Studies	مركز دراسات الإستراتيجية والدولية
Department of Political DPA: United Nations Affairs	دائرة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة
International Radio Endeavour FIRE: Feminist	محطة الإذاعة النسائية الدولية
for the Prevention of GPPAC: Global Partnership Armed Conflict	الشراكة العالمية لمنع النزاعات المسلحة
Group ICG: International Crisis	مجموعة الأزمات الدولية
Organization NGO: Non-Government	منظمة غير حكومية
Coordination of OCHA: Office for the Humanitarian Affairs of the United Nations	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية
Security and Cooperation OSCE: Organization for	منظمة الأمن والتعاون الأوربي

in	Europe	
	UN: United Nations	الأمم المتحدة
	Development Program UNDP: United Nations	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	Prevention UNDPREDEP: United Nations Deployment Force	قوات الأمم المتحدة لمنع انتشار النزاعات
	States United :US	الولايات المتحدة

<!--[if !supportFootnotes]-->[1]<!--[endif]--> تقرير لجنة كارنيجي حول منع النزاعات المميتة موجودة على شبكة الانترنت: <http://www.carnegie.org/sub/research/>

<!--[if !supportFootnotes]-->[2]<!--[endif]--> منع النزاعات في منطقة البلقان: حالات دراسية عن كوسوفو ومقدونيا. باريس: مركز الدراسات الأمنية للإتحاد الأوروبي، 1997، 4 أيلول "سبتمبر" 2004

<http://aei.pitt.edu/acrhive/00000487/01/chai30e.html#SUMMARY>

<!--[if !supportFootnotes]-->[3]<!--[endif]--> للإطلاع على المزيد من المعلومات حول طرق تقييم النزاعات، انظر الأساليب المتحسسة للنزاعات في التنمية والمساعدات الإنسانية وبناء السلام. رزمة من المعلومات. لندن. ملتقى السلام الإفريقي، CECORE, CHE, FEWER، الإنذار الدولي، وعالم أكثر أماناً، Safer world، 2004، 5 أيلول "سبتمبر" 2004

http://www.conflictsensitivity.org/resource_pack.html 2004 <!--[if !supportFootnotes]-->[4]<!--[endif]--> الأمم المتحدة: منع وتجنب النزاعات المسلحة: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، نيويورك: الأمم المتحدة، 2001، 4 أيلول "سبتمبر" 2004

<http://domino.un.org/unispal.nsf/0/b5bffd5b649239582256caa006efab6?OpenDocument>

<!--[if !supportFootnotes]-->[5]<!--[endif]--> نفس المصدر السابق 35

<!--[if !supportFootnotes]-->[6]<!--[endif]--> الكاتب مذكور بحروف مائلة. الأمم المتحدة: القرار رقم 1366، الصادر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. جنيف: الأمم المتحدة، 2001، 4 أيلول "سبتمبر" 2004، <http://ods-dds-ny.org/doc/UNDOC/GEN/N01/524/48/PDF/N0152448.PDF?OpenElement>

<!--[if !supportFootnotes]-->[7]<!--[endif]--> الآراء وجهات النظر التي جرى إعطائها للمؤلف من البوسنيين، وجرى مناقشتها في كتاب ماس، بيتر: حب جارك □ قصة الحرب، لندن، بييرماك، 1997

<!--[if !supportFootnotes]-->[8]<!--[endif]--> تبادل أفضل الممارسات في منع وتجنب النزاعات: الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، الأطراف الوطنية والمحلية. نيويورك، أكاديمية السلام الدولية، 2002، 4 أيلول "سبتمبر" 2004

http://www.peaceacademy.org/PDF_Reprts/SHARING_IIpdf

<!--[if !supportFootnotes]-->[9]<!--[endif]--> للحصول على المزيد من المعلومات حول طريق تقييم النزاعات، انظر الأساليب المتحسسة للنزاعات في التنمية والمساعدات الإنسانية وبناء السلام. رزمة من المعلومات. لندن. ملتقى السلام الإفريقي، CECORE, CHE, FEWER، الإنذار الدولي، وعالم أكثر أماناً، Safer world، 2004، 5 أيلول "سبتمبر" 2004

http://www.conflictsensitivity.org/resource_pack.html 2004 <!--[if !supportFootnotes]-->[10]<!--[endif]--> انظر شميد أليكس بي، "مسرد ومفردات الإنذار المبكر ومنع النزاعات" طبعة مختصرة، أندرييني سانام ناراجي لـ FEWER روتردام، مؤسسة سينثاسيس 1998

<!--[if !supportFootnotes]-->[11]<!--[endif]--> انظر http://www.acdi-cida.gc.ca/cida_ind.nsf/0/433d18f4834e9241852699d00710ce0?OpneDocuments

<!--[if !supportFootnotes]-->[12]<!--[endif]--> شميدل، سوزان و بينزا لوبيز يوجينيا، النوع الاجتماعي "الجندر" والإنذار المبكر للنزاعات. إطار عمل. لندن وبيير: الإنذار الدولي ومؤسسة السلام السويسرية، 2002، 4 أيلول "سبتمبر" 2004

http://www.peacewomen.org/resources/Early_Warning/Implementing_1325.html <!--[if !supportFootnotes]-->[13]<!--[endif]--> هيل، فيلوسيتي "الدور الغامض للمرأة في الإنذار المبكر ومنع وتجنب الصراعات" توجهات الصراعات، تشرين أول "أكتوبر" 2003، 4 أيلول "سبتمبر" 2004

http://www.peacewomen.org/resources/Early_Warning/HillACCORD.pdf

- <!--[if !supportFootnotes]-->[14]<!--[endif]--> "الصفقة التي جرى التوصل إليها ي احتجاجات النفط في نيجيريا، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 16 تموز "يوليو" 2002، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2129281.stm>
- <!--[if !supportFootnotes]-->[15]<!--[endif]--> بناء على المقابلات التي أجريت مع موظفي الأمم المتحدة، كانون أول "ديسمبر" 2003
- <!--[if !supportFootnotes]-->[16]<!--[endif]--> شمايدل و بيتزا لوبيز
- <!--[if !supportFootnotes]-->[17]<!--[endif]--> رين إليزابيث، و جونسون سيرليف، إيلين، النساء، الحرب، والسلام. تقييم الخبراء المستقلون، تقدم المرأة العالمية، نيويورك، UNIFEM 2002
- <!--[if !supportFootnotes]-->[18]<!--[endif]--> مقتبس من باولي، إليزابيث، تعزيز الحكم: دور المرأة في تحول راوندا، واشنطن دي سي. نساء نشن السلام، 2003، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.womenwagingpeace.net/content/articles/Rwandafullcasestudy.pdf>
- <!--[if !supportFootnotes]-->[19]<!--[endif]--> شمايدل، بيتزا لوبيز
- <!--[if !supportFootnotes]-->[20]<!--[endif]--> كليفورد، بول "تدريب تحول النزاع في السودان". النشرة الإخبارية رقم 10، 2000 لمركز دعم تحول النزاعات، 4 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.ct.org/ccts/ccts10/sudan.htm>
- <!--[if !supportFootnotes]-->[21]<!--[endif]--> كليمنت
- <!--[if !supportFootnotes]-->[22]<!--[endif]--> ديجنول، مارتينوسين، جون و انجيرج، بيدرسون، بول. المعونة: فهم التعاون الدولي التموي. لندن: زيد بوكس، 2003، 31
- <!--[if !supportFootnotes]-->[23]<!--[endif]--> للحصول على المزيد من المعلومات أنظر منظمة شعوب جنوب شرق آسيا
<http://www.asean.org/92htm>
- <!--[if !supportFootnotes]-->[24]<!--[endif]--> للحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بعملية السلام في شمال أيرلندا، أنظر داربي، جون. شمال أيرلندا: خلفية عملية السلام، السنتر: أرشيف النزاع على شبكة الانترنت، 2003، 28 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://cain.ulst.ac.uk/events/pece/darby03.htm#blocks>
- <!--[if !supportFootnotes]-->[25]<!--[endif]--> مقابلات مع البرلمانيين والنشيطين من بوروندي، سابين سابينونا، واشنطن دي سي، تشرين ثاني "نوفمبر" 2002
- <!--[if !supportFootnotes]-->[26]<!--[endif]--> ميال هوف، رامسبوثام، اوليفر و وودهاوس توم. حل النزاعات المعاصرة. كامبردج، بوليتي بريس، 1999، 113
- <!--[if !supportFootnotes]-->[27]<!--[endif]--> للحصول على المزيد من المعلومات، انظر
www.peacewomen.org
- <!--[if !supportFootnotes]-->[28]<!--[endif]--> للإطلاع على المزيد من المعلومات حول دور المرأة في التحول الديمقراطي في تشيلي، أنظر أجوسين، مارجوري: قطع من الحياة- الأرخييل التشيلي: المرأة التشيلية وديكتاتورية بينوشيت. شرح كولا تريبتون، نيو جيرسي. مطبعة ريد سي، 1987، "مكان للمرأة"، "رؤية الحرية". رحلة عبر بينوشيت تشيلي. الطبعة الدولية الجديدة، العدد رقم 174، آب "أغسطس" 1987. <http://www.newint.org/issue> 174/place.htm ، بالديز ليزا: لماذا احتجت النساء: الحركة النسائية في تشيلي. كامبردج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كامبردج، 2002